حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨(عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية الصين في عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح (٢٠٠٦-٢٠٢٠م)

السيدة الدكتورة/ مديحة عواد الفضلي *

"استاذ مساعد في قسم الدراسات الاجتماعية – كلية التربية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب"

المستخلص

يستمد هذا البحث أهميته من توضيح دور العلاقات التجارية الكويتية – الصينية, خاصة في ظل مبادرة الحـــزام والطريـــق الصـــينية وأثرهـــا وأهميتهـــا كمشروع القرن الاقتصادي في العالم على الكويت. ويتمثل السؤال الرئيسي الذي يطرحه البحث عن دور الشيخ صباح الأحمد (٢٠٠٦-٢٠٢٠م) في تعزيز العلاقات الاقتصادية – السياسية بين البلدين، وماهية دور مبادرة الحـــزام والطريق الصينية وأثرها وأهميتها في تحقيق رؤية الشيخ بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا في عام ٢٠٣٥. وقد خرجت الدراسة بعدة استنتاجات، أهمها: ضرورة استمرار التعاون الإقتصادي بين البلدين بسبب المصالح الاقتصادية و السياسية المشتركة بينهما. كما انتهت الدراسة بوضع مجموعة من التوصيات المهمة لتعزيز التعاون بين البلدين على المدى البعيد، وبما ينعكس إيجابا على دول مجلس التعاون الخليجي ككل.

الكلمات المفتاحية:

العلاقات التجارية بين الكويت وجمهورية الصين، الشيخ صباح الأحمد الصباح، مشروع الحزام وطريق الحرير، رؤية الكويت ٢٠٣٥م.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

تمهيد

مقومات العلاقات التجارية بين الكويت والصين وتاريخها

تعددت مقومات العلاقات التجارية بين الكويت والصين ولم تأتي من فراغ، فكلا الدولتان يمتلكان مقومات لا حصر لهما واقتصاد يؤهلهما لإقامة علاقات تجارية من طراز رفيع، وعلى رأس تلك المقومات بالنسبة للكويت؛ المخزون النفطي الهائل ورؤوس الأموال الكبيرة، والتي رأت فيها الصين فرصة كبيرة للاستثمار فيها، إضافة إلى أن التحولات في ظل النظام الدولي الجديد دفعت الصين إلى تبني سياسات وأطر جديدة في علاقاتها الدولية ، وتقوم هذه السياسات والأطر على الاعتماد المتبادل وتوازن المصالح، ويمثل تطور العلاقات الخليجية–الصينية بوجه عام، والعلاقات الكويتية–الصينية بوجه خاص إدراكًا حقيقيًا من الجانبين لمعطيات الظروف الإقليمية والدولية، والأهمية الكبيرة لتطوير هذه العلاقات لوجود مصالح وقواسم مشتركة بين الجانبين(١).

كما أن الملفت للنظر وللدراسة هو أن الكويت رغم صغر مساحتها الجغرافية، إلا أنها لعبت دورًا مهمًا على الساحة الدولية طوال السنوات الزمنية السابقة وحتى الآن، ولا يوجد باحث يريد أن يتحدث عن الخليج إلا وأن تكون الكويت من المواد الرئيسية التي يتحدث عنها، في تاريخ المنطقة وجغرافيتها(٢).

أما جمهورية الصين فيدنو عدد سكان الصين من المليار و٣٠٠ مليون نسمة نسمة والرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، تعد الصين الأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي وتمثل الآن ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة، والصين ثالث قوة فضائية و نووية بعد الولايات المتحدة وروسيا و القوة النووية، والصين تمثل قوة عالمية الأولى في جذب الاستثمارات (٣).

وتمثل الصين القوة الاقتصادية العالمية السادسة، بفضل صناعاتها الضخمة في مجال الصلب والحديد والتقنية الحديثة، بما فيها المرتبطة بغزو الفضاء، ولعل ما يبرز قوة الاقتصاد الصيني إمكاناتها المالية الضخمة في تعزيز استثماراتها الخارجية في مناطق مختلفة من العالم، بالصورة التي تجعل منها فاعلًا اقتصاديًا دوليًا حقيقيًا، وهي تمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من العملة الصعبة، كما تعد ثاني أكبر دولة من حيث استضافة الاستثمارات الخارجية بعد الولايات المتحدة الأمريكية(٤).

ولقد نهجت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي واتخذت من الانفتاح على البلدان النامية خيارًا لها، فحققت من خلال توسيع الصادرات بشكل كبير واستيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع وطورت إمكاناتها الاقتصادية بصورة ملحوظة فاستحق أن يوصف "بمعجزة اقتصادية" (٥)، حيث أضحت منتوجاتها المختلفة تغزو الأسواق العالمية بفعل قدرتها التنافسية الكبيرة. وعلى مستوى التجارة الدولية تحتل الصين مكانة متميزة على الصعيد الدولي، وهو ما يعكسه التطور المذهل الحاصل على مستوى صادراتها من جهة، وحجم الفائض الذي تحقق على مستوى ميزانها التجاري من جهة أخرى(٦). واستنادًا إلى ذلك، فقد تعززت العلاقات التجارية بين الصين ودول الخليج ومن ضمنها الكويت عبر التاريخ ، خاصة في عهد الشيخ صباح الأحمد (٢٠٠٦–٢٠٢٠م) خاصة بعد توقيع اتفاقية مبادرة الحـــزام والطريق الصينية.

إشكالية البحث الرئيسية:

تنبع إشكالية البحث من تبيان دور العلاقات التجارية الكويتية – الصينية وخاصة في ظل مبادرة الحـــزام والطريـــق الصـــينية وأثرهـــا وأهميتهـــا كمشروع القرن الاقتصادي في العالم على الكويت . ويتمثل السؤال الرئيسي الذي يطرحه البحث: ما دور الشيخ صباح الأحمد في تعزيز العلاقات الاقتصادية – السياسية بين البلدين، و ماهية دور مبادرة الحـــزام والطريق الصينية وأثرها وأهميتها في تحقيق رؤية الشيخ بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا في عام ٢٠٣٥.

فرضية البحث :

إن الصين كدولة يتزايد تأثيرها في النظام الدولي، ورغبتها في الهيمنة الاقتصادية العالمية من خلال تلبية مصالحها التجارية، والبحث عن أسواق خارجية للترويج لسلعها ، مما جعلها تهتم بدول الخليج العربي بشكل مضاعف، وهو ما يتطلب من الباحثين التركيز على هذه السياسة.

في المقابل، ان توجه الكويت نحو الصين ، وتبنيها لمشروع مبادرة الحزام وطريق الحرير الصيني كان بهدف تحقيق رؤية الشيخ صباح الأحمد ٢٠٣٥ بجعل الكويت مركزا ماليا عالميا .

المنهج المتبع:

تعتمد هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي، وأدواته وتقنياته المختلفة في البحث عن المادة العلمية في مصادرها الأصلية المختلفة العربية والأجنبية، وتحليلها، والاستنتاج والاستقراء واستنباط الأحكام الموضوعية على ضوئها، كما استفادت الدراسة من المنهج الإحصائي، وكذلك من منهج البحث في علمي الاقتصاد والاجتماع وفق متطلبات فقرات البحث.

أهداف البحث:

- تعمل الدراسة على تقديم دراسة تاريخية موضوعية للعلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية الصين في عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح ٢٠٠٦–٢٠٢٠.
- دراسة مقومات العلاقات التجارية بين الكويت والصين.
- التعرف على طبيعة العلاقة التاريخية الخليجية و الصينية.
- التعرف على دور الشيخ صباح الأحمد في ازدهار العلاقات التجارية الكويتية الصينية (٢٠٠٦–٢٠٢٠).
- التعرف على مشروع الحزام وطريق الحرير والأسباب الداعية الى إقامة مشروع الحزام وطريق الحرير في منطقة الخليج.
- التعرف على مدى مساهمة مشروع الحزام والطريق في تحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥.

خطة الدراسة:

قسمت الخطة إلى **تمهيد، ومبحث، ثم نتائج الدراسة وتوصياتها؛ وثبت المصادر والمراجع:** يتناول **التمهيد:** مقومات العلاقات التجارية بين الكويت والصين وتاريخها. وخصصت **المبحث الأول** لدراسة: **العلاقات الصينية – الخليجية عبر التاريخ، لتوضيح أثرها في دعم العلاقات الكويتية –الصينية.**

وجاء **المبحث الثاني** لدراسة: تطور **العلاقات التجارية الكويتية–الصينية في عهد الشيخ صباح الأحمد.**

ثم المبحث الثالث والأخير: يناقش **مبادرة الحزام وطريق الحرير ودوافع وأهم نتائج الاتفاقية الكويتية –الصينية بهذا الشأن.**

وأخيراً **خاتمة الدراسة والنتائج** التي توصلت إليها، واختتمت البحث بثبت المصادر والمراجع التي أعانتني في إنجاز الدراسة.

المبحث الأول

العلاقات الصينية – الخليجية عبر التاريخ

إن العلاقات التجارية الخليجية الصينية تضرب بجذورها في قدم التاريخ، ويعتبر طريق الحرير البري وطريق البخور البحري دليلي على عمق روابط التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والخليج العربي [٧]. فقد ساعد طريق الحرير على التبادلات الصينية العربية[٨]. كما اتصلت منطقة الخليج قديمًا عن طريق النقل البحري بالكثير من البلدان والمحطات التجارية المعروفة، ومارست معها التجارة تصديرًا واستيرادًا، وكانت الصين على رأس تلك البلدان[٩] لكن هذه العلاقات أخذت تضعف مع انهيار أهمية طريق الحرير نتيجة النهضة الصناعية وتصادم الثقافات والحضارات بسبب الإمبراطوريات الاستعمارية في القرن العشرين، والتطور الكبير في حركة الملاحة والعلوم المرتبطة بها واكتشاف الطرق البحرية وحفر قناة السويس عزز إمكانية اعتماد الطريق البحري كبديل ناجح عن الطريق البري الذي تسوده الصحارى القاحلة والرمال المتحركة والمنعطفات الجبلية المعقدة التي جعلت العبور منه أمراً شاقاً على المسافرين. [١٠]

لكن في القرن العشرين عادت المنطقة تستحوذ على اهتمام البضائع الصينية بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، فقيمة إجمالي التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول الخليج العربي الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي كانت في منتصف الثمانينات لا يكاد يذكر (مليار دولار) وارتفع الى أكثر من ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ ثم الى ٢٠ مليارا عام ٢٠٠٤ الى جانب تحقيقها ٨ر٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ و ٤٤ر٩٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦ وحقق في عام ٢٠٠٧ زيادة بنسبة ٢٠ في المئة أي بزيادة ٣ر١٧ مليار دولار على عام ٢٠٠٦.[١١] ثم تضاعفت قيمة الزيادة في إجمالي الصادرات والواردات الصينية من وإلى دول منطقة الخليج الست الأعضاء في مجلس التعاون والعالم ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤ ، كما يوضحها الجدول التالي من خلال النظر إلى السنوات المذكورة وهي بالدولار الأمريكي:

الجدول رقم (١)

تطور التبادل التجاري والميزان التجاي بين دول مجلس التعاون والصين خلال الفترة (2010-2014م)

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، مارس ٢٠١٦، ص ٥[١٢]

هذا التزايد المستمر في قيمة حجم التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول المنطقة هي تطبيق فعلي للقرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما في المجال المالي والاقتصادي والتي تهدف الى الارتقاء بالعمل المشترك بين دول المجلس لتحقيق التكامل الاقتصادي(١٣)، وذلك وفقا للمادة السابعة من لما تضمنته الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون التي أقرها القادة في ديسمبر ٢٠٠١م في قمة مسقط ، والتي من أهم آلياتها "تنسيق المواقف على الساحة الاقتصادية الدولية ، والتفاوض الجماعي والحوار الاقتصادي مع الدول والمجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين ." (١٤). والواقع، أن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي أكد على أهمية تطوير العلاقات مع الصين في دورته الثامنة والخمسين (مارس ١٩٩٦م)، وعلى أساسها تم تشكيل لجنة استشاري عقدت عدة اجتماعات بين الجانبين، ووقعت عدة اتفاقيات اقتصادية أبرزها " الاتفاقية الاقتصادية والتجارية" و " واتفاقية حماية الاستثمار".(١٥) لكن في عام ٢٠٠٩ أوقف مجلس التعاون جميع مفاوضات التجارة الحرة إلى أن يتم تقييمها في ضوء الأزمة المالية العالمية.(١٦)

أما الصين فهناك عدة عوامل أساسية حثتها على الإندفاع نحو دول الخليج العربي،هما:

١. تغير الكثير من أفكار الجمهورية الصينية الثورية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى أفكار أكثر واقعية ومتماشية مع مصلحة الصين الجديدة، ، وسعيها بشكل دؤوب إلى التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول المنطقة وايجاد اسواق استثمارية لشركاتها فيها ،رغم أنه من الممكن أن تواجه بمعارضة من قبل الولايات المتحدة وشركاتها العاملة في المنطقة.

٢. اعتماد الصين الشعبية على النفط وارتفاع نسبة استيرادها من نفط المنطقة.

٣. رغبتها في استغلال المنطقة كمركز إعادة تصدير للمنتجات الصينية نحو مناطق أخرى في المنطقة وما حولها. (١٧)

وعليه يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي هي سياسة مرنة ومتغيرة تبعًا للتوجهات بحسب المصالح الصينية، حيث أصبح العامل الاقتصادي أكثر تأثيرًا منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وقد أدرك الشيخ صباح الأحمد أهمية استغلال سياسة الصين الجديدة ، وعمل على تطوير علاقات بين الكويت والصين بما يتناسب مع سياسة الصين الجديدة و دمجها مع سياسة العمل المشترك بين دول المجلس لتحقيق التكامل الاقتصادي ، فكلاهما يصبان في النهاية في مصلحة رؤية الشيخ صباح الأحمد للتنمية المستدامة للكويت ٢٠٣٥ كما سيوضح المبحث التالي.

المبحث الثاني

العلاقات التجارية الكويتية-الصينية في عهد الشيخ صباح الأحمد

كانت الكويت أول دولة عربية تستثمر بشكل مباشر في الصين، حيث كانت الاستثمارات المباشرة في القطاعين الخاص والعام في الغالب في مجال النفط والغاز، وكذلك في القطاعين الصناعي والمصرفي، إذ أنه في عام ١٩٨٥م، تأسست الشركة الصينية العربية للأسمدة الكيمياوية (SACF) كمشروع مشترك (كويتي -تونسي- صيني)، كما أن هناك مجالًا واسعًا للتعاون بين الهيئة العامة للاستثمار في الكويت (وهي هيئة حكومية مستقلة تدير صندوق الاحتياطي العام المعروف أيضًا باسم الصندوق

الكويتي للاستثمار KIA) ونظيرتها الهيئة شركة الاستثمار الصينية (CIC). نتيجة لذلك، استحوذ الجانب الكويتي في هذا المجال على حصص بقيمة (٧٢٠) مليون دولار في البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، ثاني أكبر بنك في الصين، كما أنشأ الجانبان الشركة الكويتية الصينية للاستثمار (KCIC) برأسمال قدره ٨٠ مليون دينار كويتي[١٨]

توسعت التجارة الصينية الكويتية في عهد الشيخ صباح الأحمد بشكل واسع ومتسارع، حيث تعد الصين اليوم واحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين للكويت، خاصة بعد أن وقعت الكويت والصين عدة اتفاقيات لتعزيز التعاون بينهما في قطاعات النفط والغاز والبيئة عقب زيارة قام بها حاكم الكويت الى بكين بعد ثلاث سنوات من توليه حكم الكويت أي في عام ٢٠٠٩[١٩]، إذ ان هذه الإتفاقيات جاءت متماشية مع أبرز التطلعات التي تضمنتها رؤية الشيخ صباح الأحمد التي وضعها بعد تسلمه حكم الكويت والتي هي استعادة الدور الريادي الإقليمي للكويت كمركز مالي وتجاري سبق أن صنعة الأجداد بالعمل الدؤوب والنشاط التجاري داخل الوطن وعبر الحدود، وإحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية." [٢٠] فقد قفزت التجارة الثنائية بين الدولتين من (٦٤٢) مليون دولار في عام ٢٠١١م، إلى (٦٧,٣) مليار دولار في عام ٢٠١٧م، وفي عام ٢٠١٨ وصلت إلى ما يقارب (٧٨,٦) مليار دولار[٢١].

وفي الجانب الآخر، هناك استثمارات صينية كبيرة في الكويت، حيث تقوم العديد من الشركات الصينية بتنفيذ مشاريع البناء الضخمة، وفي الوقت الحاضر، تعمل أكثر من (١٠) شركات صينية في الكويت في مجالات الاتصالات والبنية التحتية والبناء والعمالة والخدمات الهندسية وغيرها من المجالات، كما أنه ومن ضمن خطط دولة الكويت الطموحة لتقليل اعتمادها على النفط وتكثيف التصنيع في مجالات البتروكيماويات والمواد الغذائية ومواد البناء، سعيًا من الشيخ صباح الأحمد لأن تصبح مركزًا ماليًا وتجاريًا إقليميًا من خلال تطوير البنية التحتية وتبسيط الإجراءات وإصلاح التشريعات وتقديم الحوافز الضريبية ودعم التنمية البشرية. وتنفيذًا لذلك أصدرت الكويت العديد من التشريعات لضمان ذلك[٢٢].

النفط والغاز:

كذلك تطورت العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية الصين في عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح ففي عام ٢٠٠٤م في مجال النفط والغاز ، فعلى أثر زيارة الشيخ الصباح كرئيس وزراء للكويت إلى بكين تم توقيع الجانبان على اتفاقية تجارية اقتصادية للتعاون في مجال النفط والغاز ، وعلى أثر تلك الاتفاقية قامت شركة البترول الكويتية (KPC) بافتتاح مكتب لها في بكين عام ٢٠٠٥. وفي ذات العام وقعت شركة البترول الكويتية العالمية (KPI)، وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة تفاهم مع شركة سينوبك كوربوريشن الصينية لبناء مصفاة لتكرير النفط ومجمع بتروكيماويات في الصين[٢٣].

- أهداف الصين من وراء التوصل لاتفاقيات التجارة مع الكويت هي:

١. دخول البضائع الصينية إلى السوق الخليجية ذات الخمسة والثلاثين مليون مستهلك.

٢. تسهيل عملية الحصول على فرص عقود للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

٣. تشجيع الاستثمارات الخليجية في مجالي النفط والغاز في الصين.

٤. تأمل الصين أن تتمكن من من سد العجز في ميزانها التجاري[٢٤].

وقد أشار نائب رئيس شركة البتروكيمياويات الصينية (سينوبيك) [٢٥]، إلى أهمية منطقة الخليج العربي للصين واعتبرها المصدر الأساسي لحصول الصين على النفط بعد أن تراجع اعتماد الصين على نفط منطقة جنوب شرق آسيا. إذ تُعد الصين منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن المستهلك الثاني للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد تخطت الصين مركز اليابان فيما يتعلق باستهلاك النفط ، وقد زاد سقف استيرادها من النفط الى مستوى ٣ مليون برميل يوميا من النفط عام ٢٠١٠ ، والى ٦.٣ مليون برميل / يوم من مجموع ١٠ مليون برميل يوميا من النفط ما استهلكته عام ٢٠١٥ ، ويتوقع ان تحتل المرتبة الأولى عالميا في استيراد النفط ،ن يبلغ متوسط كمية استيرادها من النفط سقف ١٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠.[٢٦] كما إن حاجة الصين من الغاز إزدادت في السنوات الماضية، حيث ازداد الطلب على النفط المستورد من ٦٠٠,٠٠٠ الف برميل يوميا عام ١٩٩٣ الى اكثر من سبعة ملايين برميل يوميا في العام ٢٠١٥.[٢٧] وإن التوقعات تقدر حاجة الصين من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٢٠ بـ «٢٠٠٠ بليون متر مكعب» تغطي منها نسبة لا بأس بها من خلال الإنتاج المحلي، في حين أنها تحتاج إلى استيراد نسبة أخرى لتسد احتياجاتها المتزايدة من الغاز الطبيعي. ونظرًا لأن نسبة صادرات دول الخليج العربية من الغاز الطبيعي مقارنة بباقي الدول العربية نحو ٧٥ في المئة؛ في حين تبلغ صادرات دول العالم ٧٥.٩٠٦ مليون برميل يوميا؛ حيث تبلغ نسبة تصدير دول العربية مقارنة بدول العالم ٢٢ في المئة. لذا فإن تطلعات الصين إلى تطور العلاقات الصينية الخليجية ستزداد. [٢٨]

وبازدياد الطلب العالمي على النفط وتقلص المنتوج النفطي أو تدهوره، تستطيع الكويت أن تمد الصين بما تحتاجه من إمدادات نفطية ولفترات زمنية طويلة، وأن تصبح الصين المشتري الأول لنفط الكويت. ووفقًا لبيانات الجمارك الصينية يمثل النفط الكويتي حوالي (٦,٤%) من واردات النفط الصينية، إذ استوردت الصين في عام ٢٠١٧م، ما يقارب (٦٣,٣) مليون طن من النفط الخام من الكويت، وفي الربع الأول عام (٢٠١٨) استوردت حوالي (٣٦,٥) مليون طن من النفط، حيث بلغت صادرات النفط الكويتي إلى الصين ٣٧٤٠٠٠ برميل/ اليوم. تسعى شركة البترول الكويتية إلى زيادة صادراتها إلى الصين إلى ٦٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٢٠، ويتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيصل اعتماد الصين الشعبية على نفط منطقة الخليج العربي إلى (٩٠%) من حاجة الصين من النفط نظرًا إلى[٢٩]:

١. تزايد واستمرار النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الصادرات الصينية.
٢. تزايد رغبة الشعب الصيني في اقتناء السيارات.
٣. تراجع نسبة المخزون النفطي الصيني[٣٠].
٤. تمتع منطقة الخليج العربي بمخزون نفطي كبير.
٥. نوعية نفط منطقة الخليج العربي وسهولة المواصلات وانخفاض تكاليف الاكتشاف.

على الرغم من النمو الملحوظ والسريع للتبادل التجاري بين الكويت والصين الذي حدث بالذات مع استلام الشيخ صباح للحكم عام ٢٠٠٦. ، إلا أن التعاون بين الطرفين لا يزال يحتاج إلى المزيد من المساعي لمواكبة ذلك بخطوات تؤسس لعلاقة ثابتة ومتينة، وقد شكل التعاون بين الطرفين الناتج عن مبادرة الحزام و الطريق السبيل لتحقيق ذلك، وهو ما سيناقشه المبحث التالي:

المبحث الثالث

مبادرة الحزام وطريق الحرير: مشروع القرن الاقتصادي في العالم

طريق الحرير عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض والتي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، وتجارة العطور، والبخور، والتوابل(٣١)، بدأ التجار والقوافل التجارية بالتحرك غربًا وشرقا على طول طريق الحرير منذ أكثر من ألفي عام، وذلك لغاية تجارة البضائع، وفي الوقت الحاضر بدأ التألق يعود من جديد لهذه الطريق، ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط وتشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد ومد خطوط للطاقة الكهربائية والإنترنت ،ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلاً عن الطريق الرقمي وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي(٣٢).

فقد حظيت مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road) بقوة جذب كبيرة منذ طرحها من قبل الصين في عام ٢٠١٣م. ويهدف طريق الحرير للقرن الـــ٢١ بناء شبكة تجارة وبنى تحتية تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا على حد سواء، وتهدف المبادرة إلى تعزيز التدفق المنظم والحر للعوامل الاقتصادية، وتخصيص الموارد بكفاءة عالية والتكامل العميق للأسواق من خلال تعزيز الاتصال بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا والبحار المحيطة به،(٣٣) كما يتضح من خلال الخريطة التالية:

خريطة الممرات البرية والمائية لمبادرة الحزام والطريق الصينية

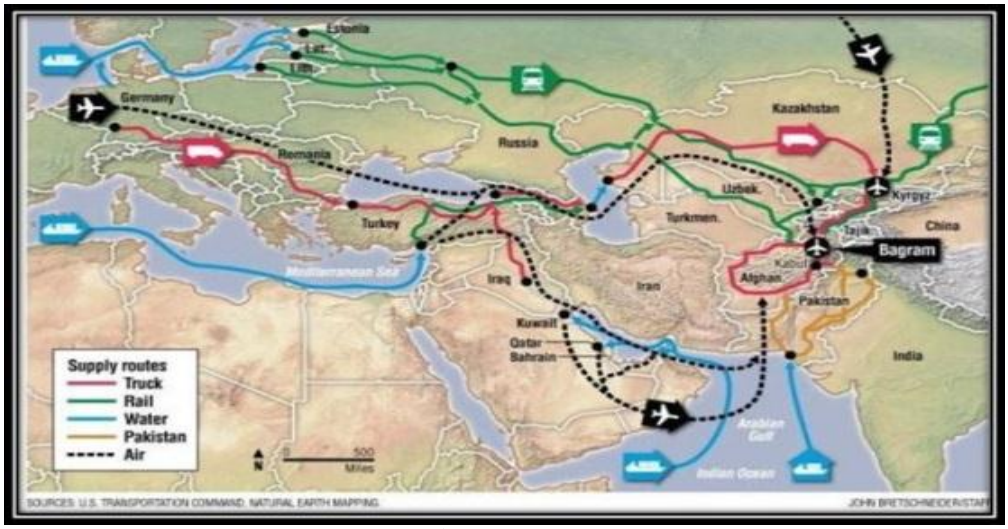

المصدر : حسن خليل حسن، سواحلنا البحرية وطريق الحرير الجديد، صحيفة المثقف، العدد ٥١٧٧، السبت – ٧/١١/٢٠٢٠

http://www.almothaqaf.com/a/qadaya٢٠١٩/٩٣٦٦٦٦

في الفترة من (١٤–١٥) من شهر مايو/ أيار عام ٢٠١٣ عقد في العاصمة الصينية (بكين) وبحضور (٢٩) رئيس دولة وحكومة ووفود من أكثر من ١٠٠ دولة منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، استعرض خلاله الرئيس الصيني (شي جين)

مبادئ وإجراءات تطوير الخطة المفتوحة والشاملة لهذا الطريق. وفي ختام منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي أقيم في ١٤-١٥ مايو ٢٠١٧ صرح الرئيس الصيني أن إجمالي (٦٨) دولة ومنظمة دولية قد وقعوا اتفاقيات تعاون مع الصين بخصوص مشروع الحزام والطريق، وأنه قد أخذت البنية الأساسية لطريق الحرير شكلها تقريبًا، من خلال روابط أفضل بين المدن التي تقع على طول الطرق ومناطق التجارة والممرات الاقتصادية الدولية والموانئ الأفضل.[٣٤]

وبحسب ما أشارت إليه البيانات الرسمية الصينية ، بأن الصين قد استثمرت أكثر من (٥٠) مليار دولار أمريكي في الدول المشمولة بالمبادرة بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٦)، إضافة إلى بناء (٥٦) منطقة تعاون اقتصادي وتجاري من قبل الشركات الصينية مع الدول الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق الصينية، لتحقق ما يقرب (١,١) مليار دولار من عائدات الضرائب. كما وفر المشروع خلال السنوات الأولى من عمره (٢٤٤) ألف فرصة عمل محلية في الصين. [٣٥] فضلا عن ذلك يستقطب حوالي ٣٥٪ من التجارة العالمية وأكثر من ٣١٪ من النـــاتج ١٧٤ خصصت الصين للمبادرة حوالي ١٢٤مليار دولار، وقـــد صـــرح وزيـــر التجـــارة الصيني بان بلاده ستستورد منتجات بقيمة تريليوني دولا من الدول المشاركة فـــي المبـــادرة لمدة خمس سنوات[٣٦].

وقد أشار المسؤولين الصينيين بأن طريق الحرير الجديد لا تعني اتجاهًا صينيًا خاصًا بأي شكل من الأشكال، بل على العكس من ذلك إنها طريق عظيم لاستيعاب الازدهار للعديد من الدول، خاصة وأن الاقتصاد العالمي يواجه مشاكل في النمو ومصحوبًا بالتقلبات المالية التي تكتنف كل زاوية منه، ولذلك تستهدف مبادرة الحزام والطريق النمو وإعادة التوازن للاقتصاد العالمي، كما أنها تشكل حلًا معقولًا ومرغوبًا لكل تلك المشاكل، خاصة وأن أغلب الدول الواقعة على طول الطريق تعتبر دولًا نامية تسعى لتحقيق أداء اقتصادي أفضل، وتكامل اقتصادي إقليمي. كما إن هذه المبادرة تتلاقى مع استراتيجيات التنمية الفردية لمختلف الدول، ولذلك فمشاريع السكك الحديدية والموانئ وأنابيب نقل النفط ومشاريع البنى التحتية الأخرى قد تم بناؤها، فيما تستمر التبادلات الثقافية والتعليمية والسياحية بين مختلف الدول المعنية[٣٧].

وقد جاء مشروع «الحزام والطريق» الصيني في سياق استراتيجية الصين للصعود السلمي، التي تعتمد على التنمية الاقتصادية مع الحرص على تجنب أي مواجهة سياسية مع الغرب وخصوصًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ انه يشكل الحل الأمثل لبعض اهم المشاكل البنيوية التي تعانيها الصين حاليًا مثل فائض القدرة الإنتاجية، وضعف الطلب المحلي، وصعوبة زيادة صادراتها إلى البلدان الغربية بسبب السياسات الحمائية الغربية. [٣٨]

ويقوم المشروع بالجملة على الشراكة الاقتصادية الواسعة وبمستويات عدة، مع أكبر عدد من البلدان التي أبدت استعدادها للانخراط في هذه المبادرة، سواء تلك التي تقع على مسارات طريق الحرير البحري والبري، أم المستفيدة منه بأي وجه من الوجوه، وتحرص الصين على تقديم تجربتها التنموية الخاصة ضمن سياق طرحها لهذا المشروع، كأحد النماذج التي يمكن الاستفادة منها، مع تأكيدها على أن كل تجربة لها ظروفها الخاصة، وتحرص كذلك على إعطاء مبادراتها الاقتصادية، ومنها مشروع طريق الحرير الجديد، فالصين تقدم نفسها من خلال هذا النموذج الذي يعمل على دمج ما بين الصعود

السلمي والتنمية الاقتصادية للصين، ثم إطلاقها مبادرة طريق الحريري، كنموذج لقوة ناعمة قائم بذاته.[٣٩]

لكن هذه المبادرة تثير تساؤلا ضروريا عن الأسباب الحقيقية التي دفعت شيخ الكويت الى الإنضمام إليها رغم توقيف مجلس التعاون مفاوضات التجارة الحرة مع الصين عام ٢٠٠٩ ، وأيضا من المهم معرفة مدى اتساق هذه المبادرة مع رؤية الكويت ٢٠٣٥م ، وهو ما سيناقش في القسم التالي:

الكويت ومبادرة الحزام وطريق الحرير:

لا تدخل دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها الكويت رسميا في الممرات المقترحة لمبادرة الحزام والطريق ، ولكن مجالات التعاون الخمسة لمبادرة الحزام و الطريق وهي البنية التحتية وتنفيذ السياسات، وتيسير حركة التجارة ، وتسهيل التدفق المالي ، والتواصل بين الشعوب تفتح الباب لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي لهذه المبادرة.[٤٠]و بناءا على هذه الحقيقة، يمكن استخلاص أن هناك على الأقل أربعة أسباب دفعت الشيخ صباح الأحمد الى الإنضمام لهذه المبادرة، وهي:

١-لقد أدرك الشيخ صباح الأحمد أهمية مجالات التعاون الخمس لمشروع «مبادرة الحزام والطريق» للكويت، حيث أنه يتيح لها إمكانية تحقيق الأهداف الواردة التي وضعها الشيخ نفسه في رؤية ٢٠٣٥م للتنمية، . وهذا ما أكد عليه الشيخ في زيارته لبكين في ٢٠١٨ حينما ربط بين مبادرة الحزام والطريق وتحقيق أهداف هذه الرؤية بقوله "أنه في إطار التحول إلى اقتصاد متنوع مستدام ارتكز استثمار دولة الكويت لموقعها الاستراتيجي في منطقة شمال الخليج العربي أولوية يكفل تحولها لأحد المراكز المالية والتجارية العالمية من ضمن الممر الاقتصادي في مبادرة الحزام والطريق."[٤١]

لاسيما و أن الصين تمتلك واحدًا أقوى الاقتصاديات في العالم، لأن الصين يعد بلدًا مهم نظرًا لاقتصادها العملاق، ويتوقع الاقتصاديون أن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم، كما أن الصين تعتبر أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بحلول عام ٢٠٣٠ ومتجاوزة في ذلك الاقتصاد الأمريكي، لذلك رأى أهمية استعادة طريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين وآسيا بالعديد من بلدان الشرق الأوسط والعالم ومن ضمنها الكويت، مما سيطور العلاقات المشتركة بين الكويت والصين في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية، ولذلك حرص الشيخ على أن تعد الكويت من أبرز الشركاء التجاريين للصين في المنطقة ، كما سيساهم تطوير العلاقات على مختلف الأصعدة بين البلدين في استعادة طريق الحرير بين الصين والمنطقة ليس على الصعيد التجاري فقط، بل في المجالات الأخرى الثقافية والعلمية والتقنية. إذ سيشكل هذا الطريق جسرًا ومنبرًا للتبادل في كافة المجالات من أجل تعزيز التفاهم المشترك وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية[٤٢].

٢- زيادة حجم الاستثمارات الثنائية

تظهر التقارير الدولية والخليجية أن حكومات دول مجلس التعاون تسعى وراء تطبيق استراتيجيات لرفع النمو الاقتصادي، خاصة بعد أن تفاقمت حدة الركود الاقتصادي العالمي خلال عامي ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨[٤٣]، ويرجع الخبراء الإقتصاديون السبب في ذلك لضعف الفوائض المالية لاقتصادات دول مجلس التعاون لكونها حساسة جدا للتقلبات في أسواق النفط ، والتغير في عوامل عرض النفط في السوق العالمية ، باعتبار ان النفط يعتبر المصدر الرئيسي لهذه الفوائض ، مما أدى إلى تزايد المخاوف من عدم استدامة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي مع بدء تأثير عوامل العرض والطلب

في السوق النفطية على التغير في الإنتاج النفطي في الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك، وعلى الأخص بدء زيادة الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. كما أن الاتفاق النووي بين إيران والقوى العالمية الست في نهاية العام ٢٠١٣ قد زاد المخاوف من تزايد العرض النفطي الإيراني. [٤٤]لذا، فإن التراجع المستمر في أسعار النفط يمكن ان يؤدي إلى نضوب الفوائض المالية الكويتية. لذلك لابد إن تعمل حكومة الكويت على تكثيف جهودها لتنويع المزيج الاقتصادي فيها من خلال تنويع مصادر الدخل.

وبالمقابل تشهد الاستثمارات الصينية الخارجية نموًا كبيرًا ومتسارعًا بشكل هائل، وهو ما يحتم على الكويت على تطوير القوانين والآليات والقطاعات التي تسمح باجتذاب الاستثمارات الصينية، وإهمال هكذا خطوة لا بد وأن ينعكس سلبًا في المستقبل، فبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دخلت الصين مرحلة جديدة من الانفتاح على العالم الخارجي، إذ انتقلت من الاجتذاب المفرط للاستثمارات الأجنبية إلى مرحلة الجمع بين اجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستثمار الصيني في الخارج، فكان نتيجة ذلك أن ازداد الاستثمار الصيني المباشر في الخارج خلال السنوات الثلاث الماضية بمعدل نسبته (٧١,٣) سنويًا، ولا شك في أن ازدياد الفوائض التجارية الصينية إلى جانب احتياطيات العملات الأجنبية وتراكمها يلعب دورًا كبيرًا في دفع الصين للاستثمار الضخم في الخارج مستقبلًا، فحسب تقرير متخصص نشرته شركة (وي) للخدمات الاعلامية المتكاملة بالتعاون مع شركة (دراجون وسنشري) الصينية بمناسبة تنظيم الملتقى الاول للاستثمار الصيني الكويتي في عام ٢٠٠٨ ان الصين تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث أكبر الدول المصدرة للرساميل لعام ٢٠٠٦ اذ بلغت حصتها ٨ر١١ في المئة من الرساميل المصدرة عالميا.[٤٥]

٣- تنويع المجالات الاستثمارية الثنائية:

أن الحاجة لرفع الفوائض المالية عن طريق ازدياد حجم الاستثمارات الكويتية في الخارج يتحتم على الكويت تنويع المجالات التي يتم الاستثمار فيها، لتشمل العديد من المجالات إلى جانب النفط والغاز والبتروكيمياويات والمعادن الأساسية والخدمات لا سيما المالية والسياحية، بالإضافة إلى قطاعات البناء والعقارات، والتكنولوجي، وهي جميعها تشكل مجالات استثمار مشتركة للطرفين، وتساعد دول مجلس التعاون على تخفيف اعتمادها على النفط بشكل مطلق في صادراتها[٤٦].

٤- قد ساعد على إقامة هذه العلاقات موقع الكويت الاستتراتيجي الذي مكنها من أن تكون مركزا اقتصاديا هاما منذ نشأتها، وموانئ تجارية مهمة في الخليج، بالإضافة لامتلاكها مجموعة من الموانئ النفطية الضخمة[٤٧] ، بالإضافة لاحتوائها على مخزون نفطي كبير لكون «الكويت تعوم على بركة من النفط» ،[٤٨]، مما أدى الى ازدياد الطلب العالمي على النفط الخليجي وبالأخص الكويتي ، إذ تحتل الكويت المرتبة السادسة (الكويت أقل من ٨%) من الاحتياطي النفطي العالمي. لذلك، فإن حاجة الصين المتزايدة للنفط تجعل ارتباطها مهما بالكويت وذلك لسد حاجتها المتزايدة من النفط في تنميتها الاقتصادية والصناعية ، إذ أن معدلات التنمية فيها استمرت فوق ٪٩ طوال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠١ ، وكما ذكرنا آنفا، هذا زاد من سقف استيرادها من النفط الى مستوى ٣ مليون برميل يوميا من النفط عام ٢٠١٠ ، والى ٦.٣ مليون برميل / يوم من مجموع ١٠ مليون برميل يوميا من النفط ما استهلكته عام ٢٠١٥ ، ويتوقع ان يبلغ

متوسط كمية استيرادها من النفط سقف ١٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠ ، لتحتل المرتبة الأولى عالميا في استيراد النفط .[٤٩] ولذا من المؤكد أنها ستلعب دورًا حيويًا في طريق الحرير في المنطقة، خاصة وأن الكويت دولة غنية وتمتلك منابع نفطية كبيرة، وهذا ما دفع الصينيين إلى التفكير في العمل والاستثمار في الكويت ويكون لهم موطئ قدم لأن الصين بحاجة كبيرة للطاقة فهم يتوقعون أن يواجهوا مشاكل في هذا الصدد وبحسب الخبراء ستكون الصين أول دولة مستهلكة للطاقة في عام ٢٠٢٠، فإذا مضت الصين على هذا النمط من التطور الذي شهدتها السنوات العشرين الماضية فستكون بحاجة إلى كميات كبيرة لاستهلاك الطاقة[٥٠].وبذلك فان الكويت تستطيع أن تمد الصين بما تحتاجه من إمدادات نفطية ولفترات زمنية طويلة، وأن تصبح الصين المشتري الأول لنفطها[٥١].

اتفاقية «مبادرة الحزام والطريق»:

تم توقيع اتفاقية «مبادرة الحزام والطريق»، بين البلدين في عام ٢٠١٤، حيث كانت الكويت أول الموقعين على بروتوكول تعاون في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ مع الصين، وذلك للمساهمة في مرور طريق الحرير بالكويت؛ وذلك ببناء مدينة الحرير بالتعاون مع الصين [٥٢]. وأعقب هذا الاتفاق عدة زيارات بين الطرفين ، كانت أهمها زيارة الشيخ صباح الأحمد للصين في ٢٠١٨ ، التي أنتجت توقيع ٧ اتفاقيات ثنائية بين الطرفين[٥٣]، ثم عقد " منتدى الاستثمار الصيني الكويتي الأول " في ٢٢نوفمبر ٢٠١٨ في مدينة شنغهاي الصينية، حيث تم نقاش أهم بنود اتفاقية «مبادرة الحزام والطريق» والذي ينص إقامة مشروع مدينة الحرير والجزر الخمس [٥٤]، وهي تتمثل في إنشاء منطقة تجارية حرة مستقلة ، وتكون خاضعة للسيادة الكويتية كليًا مع تمتعها بالاستقلال إداريًا وماليًا وتشريعيًا، حيث تعتمد استراتيجية تنفيذ المشروع على استغلال الجزر الكويتية بالذات جزيرة بوبيان و وربة من خلال تمويل احتياجاته من أسواق المال، ورؤوس الأموال الخاصة إضافة إلى مساهمة الدولة في تمويل هذا المشروع، ويقع مشروع «مدينة الحرير» في منطقة الصبية، شمال شرق الكويت على مساحة تقدر بواقع ٢٥٠ كيلو مترًا مربعًا، ومن المتوقع أن يستغرق إنشاؤها نحو ٢٥ عامًا تقريبًا بكلفة تقدر بنحو ٨٦ مليار دولار أمريكي[٥٥].

ويتضمن المشروع الذي سيتسع لنحو ٧٠٠ ألف نسمة، إنشاء برج بطول ١٠٠١ متر «٢٥٠ طابقا»، ويكون مدعومًا ومزودًا بأحدث التقنيات المعمارية الملائمة للمناخ، ويشمل سبعة مجمعات، تضم مكاتب وفنادق ومرافق وأماكن ترفيهية ومطاعم، ويتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مشروع المدينة نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي[٥٦]. وبالفعل ، قامت الكويت بعدة خطوات عملية في هذا المشروع ، كما يتضح من الشكل التالي:

أهم أعمال الإنشائية الخاصة بمشروع الحرير والطريق في الصبية وجزيرة بوبيان

المصدر : حسن خليل حسن، سواحلنا البحرية وطريق الحرير الجديد، صحيفة المثقف، العدد ٥١٧٧، السبت (٧/١١/٢٠٢٠)

http://www.almothaqaf.com/a/qadaya٢٠١٩/٩٣٦٦٦٦

يظهر الشكل السابق، أهم الخطوات العملية في هذا المشروع والتي تمثلت بالقيام بأعمال استحداث إنشاءات وتطوير مناطق مختلفة في الصبية وبالذات المتصلة على جزيرة بوبيان المنطقة الحرة للتجارة والمنطقة الصناعية فيها، ،كان من أهمها: تطوير ميناء مبارك والمناطق اللوجستية التي تسهم في النمو المتميز للصادرات غير النفطية على نمط الموانئ المتطورة في سنغافورة ولوكسمبورغ وهونغ كونغ وجبل طارق. واللبنة الأولى في مشروع الحرير إنجاز جسر الشيخ جابر الأحمد ، حيث يعتبر الإعلان عنه الأهم في هذا المشروع . وهو يربط الجزر الشمالية المهجورة والنائية (وربة وبوبيان) بمركز الكويت، وهو رابع أطول جسر في العالم . وقد افتتح في أبريل ٢٠١٩ (٥٧).

وقد ساهم توقيع اتفاقية «مبادرة الحزام والطريق»، بين البلدين في عام ٢٠١٤ الى زيادة حجم الاستثمارات بين البلدين. فوفقا للإحصائيات الصادرة من السفارة الصينية في الكويت لعام ٢٠١٨، فقد بلغت ١٢ مليار دولار في ٢٠١٧، و٤ مليارات دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٨، كما أن استثمارات الكويت في الصين تجاوزت قيمتها ٣ مليارات دولار، وفي ٢٠١٧م بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الكويت ٧٥٠ مليون دولار، والتي ترتكز معظمها في الشركات النفطية، كما بلغ «إجمالي عقود المقاولات المتراكمة التي حصلت عليها الشركات الصينية في الكويت بلغ ٢٠ مليار دولار، منها ٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧، إضافة إلى ما سبق تبنى الكويت والصين مشروعًا مشتركًا يضم مصفاة لتكرير النفط، ومجمعًا لصناعة البتروكيماويات في غوانغدونغ بالصين، حيث تبلغ كلفته تسعة مليارات دولار (الأناضول) (٥٨).

ويتضح مدى التقدم في مبادرة الحزام والطريق بالشرق الأوسط في التعاون المالي من خلال دخول الكويت كعضو مؤسس في البنك الاستثماري الآسيوي للبنية التحتية (aiib)الذي بادرت الصين بإنشائه [٥٩]. وافتتاح البنك الصناعي والتجاري الصيني، فرعاً له في الكويت، وهو يعتبر أكبر بنك في الصين والعالم من حيث القيمة السوقية، ومن حيث إجمالي الموجودات والأصول التي تبلغ نحو ٣ تريليونات دولار. مستفيدا من مزايا قانون تشجيع الاستثمار المباشرفي الكويت، والذي يعطي فترة سماح عن سداد الضرائب لمدة ١٠ سنوات، والتملك بنسبة ١٠٠ في المئة للشركة وغيرها من المزايا. أكد رئيس مجلس ادارة البنك أن فرع البنك سيقوم بدور الوسيط المالي بين الكويت والصين، لكنه أيضا منطلق للبحث عن الربحية والمنافسة في الاسواق الخارجية، مما سيساهم في مشاريع خطة التنمية الكويتية وفق رؤية ٢٠٣٥ وجعل الكويت مركزا ماليا عالميا[٦٠].

لاسيما وإن إحياء مشروع طريق الحرير، سيجعل الكويت محطة رئيسية لتوصيل البضائع والسلع من الصين وجمهوريات آسيا الوسطى إلى أوروبا ودول القرن الإفريقي وبالعكس، وسيحول البلاد إلى ملتقى تجاري ضخم، ونواة شبكة خطوط حديد عنكبوتية تبدأ من الصين وتنتهي في القدس مرورًا بآسيا الوسطى»، ويوجد حاليًا في الكويت أكثر من ٤٠ شركة، ومؤسسة صينية تشرف على ما يقرب من ٨٠ مشروعًا في مجالات النفط والبنية التحتية والاتصالات والمال وغيرها . كما أن الطريق سيساعد كذلك في تأمين نقل النفط الكويتي إلى الصين ونقل البضائع من الصين إلى المنطقة[٦١].

هذا سيزيد من فرص الكويت في لعب دور محوري وهام في المنطقة في طريق الحرير الجديد بالنسبة للكويت، يدلل على ذلك أن حجم التبادل التجاري بين البلدين زاد مما قيمته ١٣ مليار دولار في ٢٠١٣، الى ١٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٦، أما في عام ٢٠١٧، وحسب إحصائيات الجهاز الرسمي الصيني فقد وصل إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي، والشيء الجاذب للانتباه في العلاقات التجارية بين البلدين نسبيًا بالنسبة إلى حجم الصادرات والواردات متوازن نسبيًا، وهذه إشارة لعلاقات اقتصادية وتجارية صحية بين البلدين[٦٢].

وبناءً على ما سبق، تشكل هذه المبادرة أهمية كبيرة بالنسبة للكويت، ولها عدة نتائج إيجابية للبلدين على رأسها تغيير مسارات الواردات، وتخفيف تكلفة الاستيراد؛ إضافة لنقل التكنولوجيا إلى الكويت، على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي ضربت أنحاء من العالم، مما يشكل ذلك دليل على المستقبل المشرع للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ومجالات التعاون في المجالات الأخرى.

أما على الصعيد الأمني ، فإن مبادرة الحزام والطريق باعتبارها ركيزة هامة لاستراتيجيتها الرامية الى الحفاظ على أمن الكويت في ظل الأزمات السياسية الإقليمية والعالمية، لا سيما و أن الصين كان لها دور مؤثر ضد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وهذا ما جعل الكويت تتشارك مع الدول الخليجية حرصها على أن تقوم الصين بدور عاملي وإقليمي أكثر فاعلية يتجاوز مستوى التبادل الاقتصادي أو أمنها الطاقوي، وأن تمارس دورها كقوة عالمية؛ وخاصة بما يخدم التوازن والاستقرار والأمن والسلام العادل، إذ إن الصين وحتى إطلاقها مبادرة الطريق والحزام لم تبادر إلى الاستجابة لهذا التصور العربي لدورها وظلت علاقاتها وتوجهاتها اقتصادية الطابع أكثر من أي شيء آخر وضمن إطار من الواقعية السياسية، إلا أن الصين التي أعلنت «الحزام والطريق» تبدو أكثر ثقة واستعدادًا اليوم لتقييم وإعادة توجيه سياستها وعلاقاتها مع العرب بشكل عام

والخليج بشكل خاص ضمن مقاربتها الجديدة للعلاقات الدولية لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية على أسس التعاون السلمي المبني على توازن القدرات التنافسية السياسية وهيكلة النظام الدولي بما يصحح اختلالاته ويعالج أزمته وبما يعزز السلام والتعاون. لا سيما وان الصين مثلت حالة استثنائية على الصعيد العالمي حيث بنت تفوقها ونهضتها الاقتصادية الجبارة استنادًا إلى مواردها، وإن الصين وعبر مبادرة الحزام والطريق، التي تعكس تطورًا اقتصاديًا وسياسيًا هامًا، والذي يمثل انتقال الصينين من التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي، وما يرتبط به من نظم فرعية كالنظام التجاري والنظام النقدي إلى محاولة إصلاح تلك النظم، الذي يمكن أن يمثل دعمًا وسندًا قويًا للعرب(٦٣).

معوقات اتفاقية «مبادرة الحزام والطريق»:

على الرغم من أنه بحلول يوليو ٢٠١٨، أنجز نحو ٩٥ بالمئة من إجمالي ٢٧٩ بنداً على قائمة نتائج منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي- وبينما لا يزال العمل جاريا على تحقيق ١٤ آخرين (٦٤) لكن مشروع مبادرة الطريق في سنته السادسة واجه العديد من المعوقات التي أدت لتعطله: فمن جهة نظرت له الولايات المتحدة كمشكلة من «الحجم الثقيل»، لأن مشروع "الحزام والطريق" الدولي الذي تبنيه الشركات الصينية في الوقت الذي تزداد فيه قواتها العسكرية وتصبح أكثر حداثة بصورة مذهلة، كل هذه عناصر قد تمكن الصين من مضاهاة أو التفوق على الولايات المتحدة كقوة عالمية مسيطرة مما يمكنها من أن تصبح "الرائد الجديد للرأسمالية العالمية"(٦٥). هذا ما دفع واشنطن الى الدخول بحرب تجارية مع الصين، واصفا الرئيس الأمريكي ترامب سياسة الصين التجارية "بالسلوك الشرير". باعتبار أن الولايات المتحدة من ضمن تلك الدول الخاسرة لأنها غير مدرجة ضمن مبادرة الحزام والطريق، لذلك تمت مواجهة المشروع بإجراءات أمريكية مشددة ، كقرار ترامب بفرض رسوم بقيمة ٦٠ مليار دولار على الواردات الصينية في مايو/أيار ٢٠١٨. مما أدى الى تراجع الاقتصاد الصيني وتسبب لها بديون كبيرة، والذي بدوره أثر على بطأ تنفيذ المشروع. فقد نشرت "واشنطن بوست" تقريراً ألقت فيه الضوء على التراجع الكبير في النمو الاقتصادي للصين عام ٢٠١٨ واصفة إياه بأنه الأسوأ منذ ١٩٩٠.(٦٦)

من جهة أخرى، أدي وباء كورونا في الصين، التي كانت أول بؤرة لانتشار الوباء، لتعطل الاقتصاد العالمي بالكامل ودمرت أغلب خطط التنمية في دول العالم ومنها الصين بطبيعة الحال ، وأثر ذلك على تعطل المشروع في الكويت أيضا. فخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنسبة ٦.٨% مقارنة بما كان عليه منذ سنة، وهو أول انكماش اقتصادي يشهده البلد منذ عقود. رغم ذلك، الصين أعلنت أنها لن تتخلى عن مبادرة "الحزام والطريق" لكون هذا المشروع أصبح جزءاً من دستور الحزب الشيوعي الصيني ويُعتبر أهم سياسة خارجية واقتصادية في سجل الرئيس الصيني شي جين بينغ، وبعد تلاشي الوباء سيتجدد العمل عليه خلال وقت قصير حتماً. وهو ما دفع محاولة صانعو السياسة هندسة خطة تضمن التعافي السريع بعد تلاشي "كوفيد-١٩". وستكون الحوافز الاقتصادية الدولية، على غرار مبادرة "الحزام والطريق"، أساسية لتحريك عجلة الاقتصاد العالمي الهش مجدداً ، فإذا تحقق هذا الهدف فقد يصبح وباء "كوفيد-١٩" "نعمة متنكرة" تخدم مصالح مبادرة "الحزام والطريق".(٦٧)

الخاتمة : النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

وبناءً على ما سبق تم الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

١- أن الدولتان (الكويت والصين) يمتلكان مقومات اقتصادية واستراتيجية وتاريخية غاية في الأهمية مكنتهم تلك الإمكانات من لعب دور حيوي ومهم إقليميًا ودوليًا.

٢- أعطت الصين أهمية كبيرة للعامل الاقتصادي مما انعكس على سلوكها تجاه النظام الدولي الراهن ومن ضمنها سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن اعتبار أن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي هي سياسة مرنة ومتغيرة تبعًا للتوجهات بحسب المصالح الصينية، حيث أصبح العامل الاقتصادي أكثر تأثيرًا منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

٣- إن توسع التجارة الصينية الكويتية بشكل واسع ومتسارع وفق رؤية الكويت ٢٠٣٥م التي وضع أسسها الشيخ صباح الأحمد خاصة بعد توقيع اتفاقية مبادرة الحزام والطريق ، يعكس رغبة الشيخ صباح بتحقيق إندماج الكويت في الاقتصاد العالمي ، وتحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار يسمح لها بالتعامل مع أكبر الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم.

٤- إن علاقة التعاون الكويتية–الصينية بنيت على سياسة الاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة، حيث أن الكويت تحتاج إلى الصين من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، بينما الصين بحاجة لبترول واستثمارات الكويت وكسوق حر لمنتجاتها.

٥–إن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي هو سياسة مرنة ومتغيرة التوجهات بحسب المصالح الصينية، وهي سياسة يتحكم فيها كل من المحدد الخارجي المتمثل في علاقة الصين بروسيا والولايات المتحدة ورؤيتها الخطر المهدد لمصالحها والذي كان له بالغ الأثر على سير خط السياسة الخارجية الصينية تجاه منظمة دول مجلس التعاون الخليج العربية. وهذا التوجه يبدو أنه سيكون المسيطر على سياسة الصين الأرجية المقبلة ولفترة ليست بقصيرة تجاه منطقة الخليج العربية.

٦–جاء مشروع «الحزام والطريق» الصيني في سياق استراتيجية الصين للصعود السلمي، التي تعتمد على التنمية الاقتصادية مع الحرص على تجنب أي مواجهة سياسية مع الغرب وخصوصًا مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٧–هناك مستقبل واعد وطموح قائم على تطوير العلاقات التجارية الكويتية الصينية وفق رؤية الكويت ٢٠٣٥م مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الثنائية وتنويعها بمعدلات غير مسبوقة في العلاقات الدولية.

التوصيات

١. يوصي الباحث بضرورة العمل على تطوير العلاقات بين بلدان الخليج العربي نفسها حتى تصل إلى مستوى الوحدة أو الاتحاد، لكي يصبح مجلس التعاون الخليجي قوة سياسية واستراتيجية موحدة ومؤثرة في علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى مثل الصين.

٢. ضرورة الاستفادة من الخبرات الصينية كتجربة إصلاحية لتحقيق إصلاحات هيكلية في اقتصاديات دول المجلس من شأنها النهوض بالاقتصاد والتنمية الشاملة في الخليج .

٣. ضرورة توفير قاعدة معلومات وبيانات حول عدد وحجم ونوعية الفرص الاستثمارية والتجارية لدى الشركات الصينية والقطاع الخاص بدول مجلس التعاون، فعلى الرغم من التطور التراكمي والنوعي الذي يشهده حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذا الحجم ظل متواضعًا بسبب غياب المعلومات والبيانات عن كلا الاقتصاديين.

Abstract

Trade relations between the State of Kuwait and the Republic of China during the reign of Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Sabah (٢٠٠٦-٢٠٢٠ AD)

By Madiha Awad Al-Fadhli

This research derives its importance from clarifying the role of Kuwaiti-Chinese trade relations, especially in light of the Chinese Belt and Road Initiative, and its importance and impact as the economic century project in the world on Kuwait. The main question that the research raises is the role of Sheikh Sabah Al-Ahmad (٢٠٠٦-٢٠٢٠ AD) in strengthening economic-political relations between the two countries, and what is the role, impact and importance of the Chinese Belt and Road Initiative in achieving the Sheikh's vision of making Kuwait a global financial and trade center in ٢٠٣٥. The study came out with several conclusions, the most important of which are: The necessity of continuing economic cooperation between the two countries due to their common economic and political interests. The study also concluded by laying out a set of important recommendations to enhance cooperation between the two countries in the long run, and to reflect positively on the Gulf Cooperation Council states as a whole.

key words:

Trade Relations between Kuwait and the Republic of China, Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Sabah, The Belt and Silk Road Project, Kuwait Vision ٢٠٣٥ AD.

الهوامش

(١) أحمد صدام عبد الصاحب الشيبي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٢م، ص٢٠.

(٢) منذر الموصلي، الأسرة الدولة دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ص٨٩.

(٣) أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية – الأهداف – المكاسب ، ضمن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩م ، ص ٨٣.

(٤) جودة محمد، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة ٣٨، العدد٤٤٠، ٢٠١٥م، ص٥٤.

(٥) (Hideo Ohashi (٢٠١٨) The Belt and Road Initiative (BRI) in the context of

China's opening-up policy, Journal of Contemporary East Asia Studies, ٧:٢, ٨٥-١٠٣, p.٨٥, https://www.tandfonline.com/doi/pdf/١٠.١٠٨٠/٢٤٧٦١٠٢٨.٢٠١٨.١٥٦٤٦١٥?needAccess=true

(٦) إدريس لكريني، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧م، ص١١٤.

(٧) لي ولي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٥، القاهرة، ٢٠١١، ص١٥٨.

(٨) الصين اليوم، تاريخ العلاقات الصينية العربية، قوة ينغ ده، ترجمة تشانغ جيا مين، http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a٢٠٥/d٢.htm

(٩) كوثر غضبان، مظاهر نشاط الكويت الملاحي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، مج ٤٤، عدد ١، ٢٠١٦م، ص٢٩٣.

(١٠) نادية كاظم العبودي، مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية، ضمن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩م، ص ٦١-٦٢.

(١١) وكالة الأنباء الكويتية، كونا، الصين تشكل ركنا أساسيا من أركان النظام الاقتصادي العالمي ، https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=١٩١٠٥٩٢&language=ar

(١٢) تقرير التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، مارس ٢٠١٦[١٢]، ص ٥ ، https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/١٢٦-gcc-trade-exchange-gcc-china_١.pdf

(١٣) العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون و جمهورية الصين الشعبية، لمجلس التعاون مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، إدارة البحوث والدراسات، ٢٠٠٨ ، ص. https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/الاقتصاد/١٢٧٤٢٦٧٦٣٣.pdf

(١٤) الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون التي أقرها القادة في ديسمبر ٢٠٠١م في قمة مسقط ، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/الاقتصاد/١١١١٣١٨٧٤٨٥٤٨.pdf

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التعاون المالي والاقتصادي - ٢٠١٠ . - ٢٠٠٢الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ؛ ٢٠١٠م، ص.٦.

(١٥) العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون و جمهورية الصين الشعبية، لمجلس التعاون مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، إدارة البحوث والدراسات، ٢٠٠٨ ، ص. ٣٧-٣٦. https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/الاقتصاد/١٢٧٤٢٦٧٦٣٣.pdf

(١٦) باهر مردان، العلاقات الصينية – العربية، بكين ، ٢٠١٥ ، ص٧-٦ https://www.academia.edu/١٠٧٥٤٧٦٩/العلاقات_الصينية_العربية

(١٧) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون و جمهورية الصين الشعبية، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary

/الاقتصاد/١٢٧٤٢٦٧٦٣٣.pdf

(١٨) وكالة الأنباء الكويتية، كونا، الهيئة لديها استثمارات مباشرة في الصين، (٢٧/٢/٢٠٠٢)، https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=١٢٣١٩٨٥&language=ar

وانظر كذلك: محمد الأمير أحمد عبد العزيز، العلاقات الصينية الخليجية: الفرص والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، بيروت، ٢٠١٨م، ص٨.

(١٩) الجزيرة، (٢٠٠٩) الصين والكويت توقعان اتفاقيات للتعاون الاقتصادي، https://www.aljazeera.net/ebusiness/٢٠٠٩/٥/١٠/الصين-والكويت-توقعان-اتفاقيات

(٢٠) تفاصيل زيارة أمير الكويت للصين ، العالم العربي ،(٠٨.٠٧.٢٠١٨) ، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/٢٠١٨٠٧٠٨١٠٣٣٦٢٨٦٨٦-تفاصيل-زيارة-أمير-الكويت-الصين/

(٢١) عبد الله المدني، الخليج وسياسة التوجه شرقا، مركز الخليج للأبحاث، دبي،٢٠١٧م ، ص١٤٧.

(٢٢) المصدر السابق، ص١٦٨.

(٢٣) انظر تفاصيل الاتفاق في: مؤسسة البترول الكويتية ، https://www.kpc.com.kw/ar/press/press-release/Pages/مؤسسة-البترول-الكويتية-و-توتال-توقعان-مذكرة-تفاهم-لمشروع-التكرير-والبتروكيماويات-.aspx

وأيضا، المدني، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢٤) باهر مردان، العلاقات الصينية – العربية، بكين ، ٢٠١٥ ، https://www.academia.edu/١٠٧٥٤٧٦٩/العلاقات_الصينية_العربية

(٢٥) المملوكة من الدولة والتي تعتبر واحدة من أكبر ثلاث شركات بترولية صينية.

(٢٦) Evan S. Medeiros, China's International Behavior, Santa Monica,, RAND Corporation, ٢٠١٠, pp: ٥٢-٥٣.

(٢٧) محمد جواد علي : دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية، (١٩٨٥-١٩٩٧)، مجلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد ٤ ، بغداد ، ١٩٩٨م ، ص٥٢.

(٢٨) التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٨، لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report

(٢٩) وكالة الأنباء الكويتية، كونا، (٢٠١٩-١١-٠٩)، توجه لزيادة صادرات النفط للصين إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً ، https://www.aljarida.com/articles/١٥٧٣٢٨٦٨٤٥٥٢٢٣٣٠٥٠٠/

- يوسف الصواني، العلاقات الخليجية-الصينية ماضٍ غني ومستقبل مأمول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٧م ، ص٤٥.

(٣٠) حيث إن هذا المخزون تصل نسبته إلى ١,٨ في المئة من الاحتياطي العالمي من النفط، انظر: قوان تسيهواي، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج، في: آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، منتدى الفكر العربي، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٢٤.

(٣١) زينب عبد الله، الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ضمن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية :مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩م، ص ٥.

(٣٢) المرجع نفسه، ص ١٢.

(٣٣) نادية كاظم العبودي، مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية، ضمن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية :مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩م، ص ٢٦.

(٣٤) وكالة الأنباء الصينية الجديدة، شيخوا، وقائع منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي المنعقد في بكين بتاريخ ١٤-١٥/٥/٢٠١٣. على الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/٢٠١٧-٠٥/١٣/c_١٣٦٢٧٩٠٦٢.htm
انظر كذلك، وكالة الأنباء الصينية الجديدة، شيخوا، حقائق: مبادرة الحزام والطريق في خمس سنوات (٢٠١٨)، http://arabic.news.cn/٢٠١٨-٠٨/٢٧/c_١٣٧٤٢١٠١٦_٢.htm

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) أميرة أحمد حرزلي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية – الأهداف – المكاسب، ضمن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية :مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩م، ص ١٧٢.

(٣٧) (Building the Belt and Road: Concept, Practice and China's contribution, office of the leading group for the Belt and Road initiative, Foreign language press, May ٢٠١٧,p. ٢٤.

(٣٨) الإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء شفيق شقير، طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية، تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧م، ص٣.

(٣٩) المصدر السابق. هذه الأهداف قام بتأكيدها الرئيس الصيني في " الإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء الحزام والطريق"، (بجين، ١٠يوليو ٢٠١٨)، منتدى التعاون العربي الصيني، http://www.chinaarabcf.org/ara/lthyjwx/bzjhywj/dbj/t١٥٧٩٧١٣.htm

(٤٠) جين ليانجشيانج وإن جانار دان، مبادرة الحزام والطريق، الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٨م، ص ١.

(٤١)وكان الشيخ قد أوضح قبل ذلك إن رؤية الكويت ٢٠٣٥ الاستراتيجية الواردة في الخطة الإنمائية الخمسية (٢٠١٥ ــ ٢٠٢٠) الصادرة بقانون، تعزز التحول التدريجي إلى اقتصاد متنوع ومبني على المعرفة يجعل من الكويت بيئة مشجعة للاستثمار ومركزا تجاريا وماليا في الممرات الاقتصادية العالمية. انظر، تفاصيل زيارة أمير الكويت للصين ، العالم العربي ،(٠٨.٠٧.٢٠١٨) ، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/٢٠١٨٠٧٠٨١٠٣٣٦٢٨٦٨٦-تفاصيل-زيارة-أمير-الكويت-الصين/

(٤٢) (Building the Belt and Road: Concept, Practice and China's contribution, office of the leading group for the Belt and Road initiative, Foreign language press, May ٢٠١٧,p.٣٣.

(٤٣) معهد التمويل الدولي: الاقتصادات الخليجية لن تقوى على الصمود طويلا في وجه ضغوط فك الربط بالدولار
https://www.alraimedia.com/article/٢٧٢٢٧/اقتصاد/تقرير--معهد-التمويل-الدولي-الاقتصادات-الخليجية-لن-تقوى--على-الصمود-طويلا-في-وجه-ضغوط-فك-الربط-بالدولار--

(٤٤) شركة الخبير المالية، تحليل ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي أغسطس ٢٠١٤، المملكة العربية السعودية، http://static.mubasher.info/File.Story_File/الخبير%٢٠المالية%٢٠-٢٠%ميزانيات%٢٠دول%٢٠الخليج.pdf

(٤٥) وكالة الأنباء الكويتية، كونا، الصين تشكل ركنا أساسيا من أركان النظام الاقتصادي العالمي ، https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=١٩١٠٥٩٢&language=ar

(٤٦) يتوقع أن تتساوى الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال التكنولوجي بحدود عام ٢٠٥٠ .، انظر:

Khder. A. Atwan, Khtan A. Aljbory, China's Powers and its impact in the reality and the future of the international system, Journal of college of Law for Legal and Political Sciences, ٢٠١٦, Vol. ٥, Issue ١٧/ Part ٢, pp. ٩٠٠-٩٣٧, p. ٩١٥-٩١٦.

(٤٧) عبدالله محمد الهاجري، تاريخ الكويت الإمارة والدولة: التأسيس و-التطوير-الهوية-المجتمع ، الكويت، ٢٠١٧، ٦٤.

(٤٨) حسب وصف رئيس شركة نفط الكويت الأسبق، وصاحب مبادرة الكويت عاصمة النفط في العالم، المهندس أحمد العربيد، انظر: جريدة الرأي الكويتية، (١مارس ٢٠٢٠) ،

https://www.alraimedia.com/article/٨٨٠٤٧٢/اقتصاد/العربيد-لالراي-١٢٠-مليار-برميل-نفط-مخزون-الكويت-الإستراتيجي

(٤٩) Evan S. Medeiros, China's International Behavior, Santa Monica,, RAND Corporation, ٢٠١٠, pp: ٥٢-٥٣.

(٥٠) محمد عبد الغفار، الكويت والصين: شراكة على طريق مدينة الحرير، صحيفة القدس العربي، تحقيقات، ٢٠١٥م، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=٩٧٦٠٦٧

(٥١) وكالة الأنباء الكويتية، كونا:

Kuwait, China share enthusiasm on 'Belt and Road' economic initiative, Kuwait times, (١٣ May ٢٠١٧):
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٦١٠٥٧٥&language=en

(٥٢) محمد عبد الغفار، المصدر السابق.

(٥٣) لمعرفة المزيد عن هذه الاتفاقيات، انظر: وكالة الأنباء الكويتية، كونا، (٩يوليه ٢٠١٨)، سمو الأمير والرئيس الصيني يشهدان توقيع ٧ اتفاقيات مشتركة،
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٧٣٦٢٦٩

(٥٤) وزارة المالية، (٢٠١٨/٢١/١١) "منتدى الاستثمار الصيني الكويتي الأول"، شنغهاي – الصين ، https://www.mof.gov.kw/themofNews/MOFNewsDisplay.aspx?NewsID=١٢٥٤

(٥٥) محمد عبد الغفار، المصدر السابق

تحدث أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة الكويت د.عبدالله الحيان خلال جلسات منتدى «الجزر الكويتية ومدينة الحرير بين الحلم والواقع» الذي نظمته جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت بالتعاون مع السفارة الصينية على مدار يومين ابريل ٢٠١٧ في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي تحت رعاية وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد في: انه من ضمن الأشياء التي سيتم منعها والمحظورة في تلك المنطقة التجارية هي عدم اخذ الودائع لعدم اتاحة المجال امام غسيل الأموال وكذلك المخدرات والخمور بأنواعها وكذلك بيع الأسلحة والترويج لها وكذلك منع بيع المواد المشعة الا في الأبحاث العلمية وكذلك منع البضائع الإسرائيلية او التعامل معها وذلك وفق منع القانون الكويتي لها. انظر: ثامر السليم، مؤتمر «الجزر الكويتية ومدينة الحرير بين الحلم والواقع»:إجماع على تشجيع الاستثمار وتسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية، جريدة الأنباء الكويتية، (٢٠١٧/٤/٢١) ، https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/٧٣٩٥٤٨/٢١-٠٤-٢٠١٧-مؤتمر-الجزر-الكويتية-ومدينة-الحرير-بين-الحلم-والواقعإجماع-تشجيع-الاستثمار-وتسهيل-الإجراءات-والإعفاءات-الضريبية/

(٥٦) المرزوق، يوسف خالد يوسف، الصين تحيي آمال طريق الحرير والكويت محور استراتيجي، جريدة الأنباء الكويتية، ٢٠١٦م، متوفر على الرابط الإلكتروني:
hhttps://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/٧٤٥٤١٦/١٥-٠٥-٢٠١٧-
انظر أيضا، وكالة الأنباء الكويتية، كونا، (٩/٥/٢٠١٧) ، «الحزام والطريق».. مبادرة تنموية تتوافق ورؤية «الكويت ٢٠٣٥» نحو مستقبل تجاري عالمي، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٦١٠٠٦٨&language=ar
و محمد عبد الغفار، المصدر السابق.

(٥٧) خالد المطيري، مشروع مدينة الحرير ... حلم على طريق التحقق .. الكويت وجهة استثمارية عالمية ، وكالة الأنباء الكويتية، كونا، (٢٠١٨ /٧/ ١١) ، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٧٣٦٦١٩&Language=ar

(٥٨) محمد عبدالغفار، المصدر السابق.

(٥٩) صحيفة إيلاف، شراكة اقتصادية وسياسية تزداد قوة، الكويت والصين.. ٤٦ عامًا من العلاقات الديبلوماسية، لندن، (الأحد ٠٥ مارس ٢٠١٧) https://elaph.com/Web/News/٢٠١٧/٣/١١٣٦٧٠٠.html
البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية تم إنشاءه في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥، وهي مؤسسة مالية جديدة متعددة الأطراف اقترحتها الصين، انظر: شينخو، وكالة الأنباء الصينية، حقائق: مبادرة الحزام والطريق في خمس سنوات (٢٠١٨) ، http://arabic.news.cn/٢٠١٨-٠٨/٢٧/c_١٣٧٤٢١٠١٦_٢.htm
و أعماله AIIB تعتمد بشكل أساسي على المشاريع المشتركة مع البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، للمزيد عن بنك AIIB انظر:

- Hideo Ohashi (٢٠١٨) The Belt and Road Initiative (BRI) in the context of China's opening-up policy, Journal of Contemporary East Asia Studies, ٧:٢, ٨٥-١٠٣, p.٩٢, https://www.tandfonline.com/doi/pdf/١٠.١٠٨٠/٢٤٧٦١٠٢٨.٢٠١٨.١٥٦٤٦١٥?needAccess=true

(٦٠) عبدالله خليل، البنك الصناعي والتجاري الصيني يفتتح أول فروعه في الكويت، جريدة الجريدة، (٢٦/٩/٢٠١٤)، https://www.aljarida.com/articles/١٤٦٢٤٦٢٦٠٢٨٢٢٣٤٧٣٠٠/

(٦١)عبد الغفار، محمد، مرجع سابق.

- جين ليانجشيانج وإن جاناردان ، مرجع سابق، ص ٥.

(٦٢) عبدالله خليل, المرجع السابق.
عبد الغفار، محمد، مرجع سابق.

(٦٣)يوسف الصواني، العلاقات الخليجية–الصينية ماضٍ غني ومستقبل مأمول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧م، ص١٥.

(٦٤) شينخو، وكالة الأنباء الصينية، حقائق: مبادرة الحزام والطريق في خمس سنوات (٢٠١٨) ، http://arabic.news.cn/٢٠١٨-٠٨/٢٧/c_١٣٧٤٢١٠١٦_٢.htm

(٦٥)Astrid H. M. Nordin and Mikael Weissman, Will Trump make China great again? The belt and road initiative and international order, Published by Oxford University Press, International Affairs ٩٤: ٢ (٢٠١٨) ٢٣١–٢٤٩, p. ٢٣٢.

(٦٦)مبادرة الحزام و الطريق الصينية ...تلثا العالم في مواجهة أمريكا، وكالة النبأ العراقية، الأخبار، الأحد ٢٨نيسان .٢٠١٩

https://n.annabaa.org/news٣٨٢٣١

(٦٧)جيانباي جي، فيروس كورونا نعمة متنكرة... لمصلحة مبادرة الحزام والطريق، ذي دبلومات، ٧ May٢٠٢٠

https://www.aljarida.com/articles/١٥٨٨٧٦٩٤٤٥٥٦٧٩٧٦٤٠٠

قائمة المراجع والمصادر

اولاً: المصادر:-

- العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون و جمهورية الصين الشعبية، لمجلس التعاون مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، إدارة البحوث والدراسات، ٢٠٠٨ ، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/الاقتصاد/pdf.١٢٧٤٢٦٧٦٣٣
- الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون التي أقرها القادة في ديسمبر ٢٠٠١م في قمة مسقط ، https://www.gcc-sg.org/arsa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/الاقتصاد/pdf.١١١١٣١٨٧٤٨٥٤٨
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التعاون المالي والاقتصادي ٢٠١٠ - ٢٠٠٢الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ؛ ٢٠١٠م.
- العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون و جمهورية الصين الشعبية، لمجلس التعاون مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، إدارة البحوث والدراسات، ٢٠٠٨ ، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/الاقتصاد/pdf.١٢٧٤٢٦٧٦٣٣
- تقرير التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، مارس ٢٠١٦(٦٧)، ص ٥ ، https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/١٢٦-gcc-trade-exchange-gcc-china_١.pdf
- اتفاق مشروع التكرير والبتروكيمياويات في: مؤسسة البترول الكويتية ، https://www.kpc.com.kw/ar/press/press-release/Pages/مؤسسة-البترول-الكويتية-و-توتال-توقعان-مذكرة-تفاهم-لمشروع-التكرير-والبتروكيماويات-.aspx
- التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٨، لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report
- وزارة المالية، (٢٠١٨/٢١/١١) "منتدى الاستثمار الصيني الكويتي الأول" ,شنغهاي – الصين ، https://www.mof.gov.kw/themofNews/MOFNewsDisplay.aspx?NewsID=١٢٥٤
- " الإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء الحزام والطريق"، (بجين، ١٠يوليو ٢٠١٨)، منتدى التعاون العربي الصيني، http://www.chinaarabcf.org/ara/lthyjwx/bzjhywj/dbj/t١٥٧٩٧١٣.htm

ثانياً: المراجع العربية والمعربة:

- أحمد صدام عبد الصاحب الشيبي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٢م.
- إدريس لكريني، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧م.
- أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية – الأهداف – المكاسب ، ضمن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩م

- باهر مردان، العلاقات الصينية – العربية، academia ، بكين ، ٢٠١٥ ، https://www.academia.edu/١٠٧٥٤٧٦٩/العلاقات_الصينية_العربية
- تشانغ هونغ، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية، مجلة سياسات عربية تجاه الصين جامعة الدراسات الأجنبية ببيكين، المجلد٢، ٢٠١٦م.

ثالثاً: المجلات العلمية والندوات:

- جودة محمد، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة ٣٨، العدد٤٤٠، ٢٠١٥م.
- جين ليانجشيانج وإن جانردان ، مبادرة الحزام والطريق، الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨م.
- زينب عبد الله، الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ضمن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية :مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩م.
- شفيق شقير، طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية، تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧م.
- الصين اليوم، تاريخ العلاقات الصينية العربية، قوة ينغ ده، ترجمة تشانغ جيا مين، http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a٢٠٥/d٢.htm
- عبد الله المدني، الخليج وسياسة التوجه شرقا، مركز الخليج لأبحاث، دبي،٢٠١٧م.
- عبدالله محمد الهاجري، تاريخ الكويت الإمارة والدولة: التأسيس و–التطوير–الهوية–المجتمع ، الكويت، ٢٠١٧
- قوان تسيهواي، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج، في: آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، منتدى الفكر العربي، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٢٤.
- كوثر غضبان: مظاهر نشاط الكويت الملاحي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، مج ٤٤، عدد ١، ٢٠١٦م.
- لي ولي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٥، القاهرة، ٢٠١١م.
- لي ولي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٥، القاهرة، ٢٠١١، ص١٥٨.
- محمد المير أحمد عبد العزيز، ، العلاقات الصينية الخليجية: الفرص والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، بيروت، ٢٠١٨م.
- محمد جواد علي : دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية، (١٩٩٧-١٩٨٥)، مجلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد ٤ ، بغداد ، ١٩٩٨م ، ص٥٢.
- منذر الموصلي، الأسرة الدولة دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٩م.
- نادية كاظم العبودي، مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية، ضمن كتاب: مبادرة الحزام والطريق الصينية :مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩م.
- يوسف الصواني، العلاقات الخليجية–الصينية ماض غني ومستقبل مأمول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٧م.

خامساً: المراجع الأجنبية:

- Astrid H. M. Nordin and Mikael Weissman, Will Trump make China great again? The belt and road initiative and international order, Published by Oxford University Press, International Affairs ٩٤: ٢ (٢٠١٨) ٢٣١–٢٤٩.

- Building the Belt and Road: Concept, practice and China's contribution, office of the leading Group for the Belt and Road Initative, Foreign Language Press, May ٢٠١٧.
- Evan S. Medeiros, China's International Behavior, Santa Monica,, RAND Corporation, ٢٠١٠.
- Hideo Ohashi (٢٠١٨) The Belt and Road Initiative (BRI) in the context of China's opening-up policy, Journal of Contemporary East Asia Studies, ٧:٢, ٨٥-١٠٣.
https://www.tandfonline.com/doi/pdf/١٠.١٠٨٠/٢٤٧٦١٠٢٨.٢٠١٨.١٥٦٤٦١٥?needAccess=true
- Khder. A. Atwan, Khtan A. Aljbory, China's Powers and its impact in the reality and the future of the international system, Journal of college of Law for Legal and Political Sciences, ٢٠١٦, Vol. ٥, Issue ١٧/ Part ٢, pp. ٩٠٠-٩٣٧.

سادساً: مقالات الصحف والمواقع الإلكترونية

- العالم العربي، تفاصيل زيارة أمير الكويت للصين،(٠٨.٠٧.٢٠١٨) ، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/٢٠١٨٠٧٠٨١٠٣٣٦٢٨٦٨٦-تفاصيل-زيارة-أمير-الكويت-الصين/
- جيانباي جي، فيروس كورونا نعمة متنكرة... لمصلحة مبادرة الحزام والطريق، ذي دبلومات، ٧ May٢٠٢٠
https://www.aljarida.com/articles/١٥٨٨٧٦٩٤٤٥٥٦٧٩٧٦٤٠٠
- جريدة الرأي الكويتية، (١مارس ٢٠٢٠) ، لقاء مع رئيس شركة نفط الكويت الأسبق، وصاحب مبادرة الكويت عاصمة النفط في العالم، المهندس أحمد العربيد، :
- https://www.alraimedia.com/article/٨٨٠٤٧٢/اقتصاد/العربيد-لالراي-١٢٠-مليار-برميل-نفط-مخزون-الكويت-الإستراتيجي
- الجزيرة، (٢٠٠٩) الصين والكويت توقعان اتفاقيات للتعاون الاقتصادي، https://www.aljazeera.net/ebusiness/٢٠٠٩/٥/١٠/الصين-والكويت-توقعان-اتفاقيات
- خالد المطيري، مشروع مدينة الحرير ... حلم على طريق التحقق .. الكويت وجهة استثمارية عالمية ، وكالة الأنباء الكويتية، كونا، (٢٠١٨ /٧/١١) ، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٧٣٦٦١٩&Language=ar

- محمد عبد الغفار، الكويت والصين: شراكة على طريق مدينة الحرير، صحيفة القدس العربي، تحقيقات، ٢٠١٥م، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=٩٧٦٠٦٧
- ثامر السليم، مؤتمر «الجزر الكويتية ومدينة الحرير بين الحلم والواقع»:إجماع على تشجيع الاستثمار وتسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية، جريدة الأنباء الكويتية،(٢٠١٧/٤/٢١) ، https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/٧٣٩٥٤٨/٢١-٠٤-٢٠١٧-مؤتمر-الجزر-الكويتية-ومدينة-الحرير-بين-الحلم-والواقعإجماع-تشجيع-الاستثمار-وتسهيل-الإجراءات-والإعفاءات-الضريبية/
- صحيفة إيلاف، شراكة اقتصادية وسياسية تزداد قوة، الكويت والصين.. ٤٦ عامًا من العلاقات الديبلوماسية، لندن، (الأحد ٠٥ مارس ٢٠١٧) https://elaph.com/Web/News/٢٠١٧/٣/١١٣٦٧٠٠.html
- شركة الخبير المالية، تحليل ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي أغسطس ٢٠١٤، المملكة العربية السعودية، http://static.mubasher.info/File.Story_File/الخبير%٢٠المالية%٢٠-%٢٠ميزانيات%٢٠دول%٢٠الخليج.pdf

- المرزوق، يوسف خالد يوسف، الصين تحيي آمال طريق الحرير والكويت محور استراتيجي، جريدة الأنباء الكويتية، ٢٠١٦م، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/٧٤٥٤١٦/١٥-٠٥-٢٠١٧-
- معهد التمويل الدولي: الاقتصادات الخليجية لن تقوى على الصمود طويلا في وجه ضغوط فك الربط بالدولار
- https://www.alraimedia.com/article/٢٧٢٢٧/اقتصاد/تقرير--معهد-التمويل-الدولي-الاقتصادات-الخليجية-لن-تقوى--على-الصمود-طويلا-في-وجه-ضغوط-فك-الربط-بالدولار---
- وكالة الأنباء الصينية الجديدة، شيخوا، وقائع منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي المنعقد في بكين بتاريخ ١٤-١٥/٥/٢٠١٣. على الرابط التالي:
- http://arabic.news.cn/٢٠١٧-٠٥/١٣/c_١٣٦٢٧٩٠٦٢.htm
- وكالة الأنباء الصينية الجديدة، شيخوا، حقائق: مبادرة الحزام والطريق في خمس سنوات (٢٠١٨) ، http://arabic.news.cn/٢٠١٨-٠٨/٢٧/c_١٣٧٤٢١٠١٦_٢.htm
- عبدالله خليل، البنك الصناعي والتجاري الصيني يفتتح أول فروعه في الكويت، جريدة الجريدة، (٢٦/٩/٢٠١٤)، https://www.aljarida.com/articles/١٤٦٢٤٦٢٦٠٢٨٢٢٣٤٧٣٠٠/ /
- وكالة الأنباء الكويتية، كونا:
- الصين تشكل ركنا أساسيا من أركان النظام الاقتصادي العالمي ، https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=١٩١٠٥٩٢&language=ar
- (٢٧/٢/٢٠٠٢)، الهيئة لديها استثمارات مباشرة في الصين، https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=١٢٣١٩٨٥&language=ar
- (٠٩-١١-٢٠١٩)، توجه لزيادة صادرات النفط للصين إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً ، https://www.aljarida.com/articles/١٥٧٣٢٨٦٨٤٥٥٢٢٣٣٠٥٠٠/
- (٩يوليه ٢٠١٨)، سمو الأمير والرئيس الصيني يشهدان توقيع ٧ اتفاقيات مشتركة، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٧٣٦٢٦٩
- (٩/٥/٢٠١٧) ، «الحزام والطريق».. مبادرة تنموية تتوافق ورؤية «الكويت ٢٠٣٥» نحو مستقبل تجاري عالمي، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٦١٠٠٦٨&language=ar
- Kuwait, China share enthusiasm on 'Belt and Road' economic initiative, Kuwait times, (١٣ May ٢٠١٧): https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٦١٠٥٧٥&language=en
- وكالة النبأ العراقية، مبادرة الحزام و الطريق الصينية ...ثلثا العالم في مواجهة أمريكا، الأخبار، الأحد ٢٨نيسان ٢٠١٩. https://n.annabaa.org/news٣٨٢٣١